

Distr.: General
17 November 2000
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(للفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عرضا لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الأخيرة وفقا للولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ١٣٠٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة. وراقبت القوة المنطقة الفاصلة من مواقع ثابتة وبواسطة دوريات لضمان خلوها من أي قوات عسكرية وقامت بعمليات تفتيش نصف شهرية لمعرفة مستوى التسليح وعدد القوات في مناطق تحديد الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. ومنع كلا الطرفين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرض كلاهما بعض القيود على حرية تنقل القوة.

٣ - واصلت القوة تقديم المساعدة للجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال نقل البريد وعبور الأشخاص إلى المنطقة الفاصلة. وفي حدود الوسائل المتاحة، قدم العلاج الطبي للسكان المحليين بناء على طلبهم. وقدمت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، خلال الأشهر الستة الأخيرة، المساعدة في عبور ٥٣١ طالبا و ٢٨١ حاجا ومحتجزين اثنين لمنطقة الفصل. علاوة على ذلك، قدمت القوة الحماية في ثلاثة احتفالات عرس نظمها الدروز.

٤ - ولا تزال حقول الألغام تمثل تهديدا لأفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللسكان، لا سيما في المنطقة الفاصلة. وقد قامت القوة، بالتشاور مع السلطات السورية،

بوضع برنامج للأمن والصيانة في حقول الألغام، في المنطقة الفاصلة، لتحديد جميع حقوق الألغام ووضع علامات عليها.

٥ - أقام قائد القوة وموظفوه اتصالات وثيقة مع السلطات في إسرائيل وفي الجمهورية العربية السورية. وقد تعاون الجانبان مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كانت القوة تتألف من ١٠٣٩ جندياً من بولندا (٣٥٩) وسلوفاكيا (٩٣) وكندا (١٨٨) والنمسا (٣٦٩) واليابان (٣٠). واستعانت القوة بـ ٧٨ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الاضطلاع بمهامها. وقد تخلى اللواء كامبيرون روس عن قيادة القوة في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وخلفه اللواء بوانكر في ١٤ آب/أغسطس وهو من السويد. مرفق بهذا التقرير خريطة تبين انتشار القوة.

ثالثاً - الجوانب المالية

٧ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٦٦/٥٤ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، مبلغاً إجمالياً ٣٧ مليون دولار، أي بمعدل شهري إجماليه ٣,١ مليون دولار لتشغيل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، فإن تكلفة تشغيل القوة خلال فترة التمديد ستقتصر على المعدل الشهري الذي اعتمدته الجمعية العامة.

٨ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشائها إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ما مقداره ٢١,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ما مقداره ٢٠٩٥ مليون دولار.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ١٣٠٠ (٢٠٠٠) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى، دعا أيضاً الطرفين المعنيين إلى تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) فوراً، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عما طرأ من تطورات في الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وفي تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/54/495) المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٣٧/٥٣ و ٣٨/٥٣ المؤرخين ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ عولجت مسألة البحث عن تسوية سلمية في

الشرق الأوسط، لا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصعد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامسا - ملاحظات

١٠ - لا تزال الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة. ولا تزال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لمراقبة وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية والمبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، تؤدي مهامها بشكل فعال وبالتعاون مع الطرفين.

١١ - ورغم الهدوء السائد حاليا في القطاع الإسرائيلي - السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكل خطرا محتملا ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع نواحيها بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة دائمة، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر أساسي. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على هذا التمديد المقترح. كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها.

١٣ - وبتقديم هذه التوصية، يجب أن استرعى الانتباه إلى العجز الحاصل في تمويل القوة. ففي الوقت الراهن تبلغ الاشتراكات غير المسددة نحو ٢١,٩ مليون دولار. وهذا المبلغ يشكل مبالغ مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها قوة مراقبة فض الاشتباك. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة فورا وبالكامل، ولتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٤ - وختاما، أود أن أشيد باللواء كامبيرون روس واللواء رانكر، وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا المهام الكبيرة التي كلفهم بها مجلس الأمن بفعالية وتفان. وأغتني هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي توفر لبيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من مراقبين عسكريين للعمل في هذه القوة.

